



نحو رؤية وطنية شاملة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء

التوصيات

الصادرة عن ورشة العمل

تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد

المقامة من جانب وزارة العدل

بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

العاصمة عدن - الجمهورية اليمنية

28-29 / أبريل / 2025م

التوصيات

إستجابةً إلى متطلّبات وضع البلاد على طريق التعافي الاقتصادي، وتعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية، وحشد المزيد من الدعم العربي والدولي لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة لصالح الشعب اليمني،

وإنسجامًا مع الأولويات الخمس لدولة رئيس مجلس الوزراء التي تتضمن تعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة ومكافحة الفساد (الأولوية الثانية)،

وإسهامًا في بلورة رؤية وطنية شاملة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة وحوكمة تحصيل وإنفاق المال العام تركز على مبادئ مكافحة الفساد وسيادة القانون بما يتوافق مع الأولويات الوطنية والمعايير الإقليمية والدولية ذات الصلة،

وتأكيدًا على الإهتمام الخاص الذي يجب أن تحظى به المسائل المتعلقة بإنفاذ القانون في مكافحة الفساد ودعم مختلف التدابير والجهود المبذولة في هذا المجال تحقيقاً للعدالة،

وبناءً على ما خلصت إليه جلسات ورشة العمل الوطنية الأولى التي أقامتها وزارة العدل في العاصمة عدن يومي 28 و29 أبريل 2025م، تحت عنوان "تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد"، برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء، وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى، والنيابة العامة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

صدرت التوصيات التالية عن المشاركين والمشاركات من ممثلي الهيئات القضائية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والوزارات المعنية، والمجتمع المدني، والشركاء العرب والدوليين:

1. إستكمال المسح التشريعي الذي تقوم به وزارة العدل ليشمل تطوير الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بإنفاذ القانون وتعزيز التعاون ذي الصلة على المستويين الوطني والدولي، بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، وذلك تمهيدًا لإقرارها والعرض على السلطة التشريعية، على أن تشمل في الحد الأدنى البنود التالية:

أ. توسيع نطاق تجريم الفساد وتشديد العقوبات ووضع قواعد إرشادية للحكم بها.

ب. مراجعة الإجراءات الجنائية واعتماد الرقمنة فيها لتعزيز فعاليتها.

ج. إيجاد الصيغة الدستورية والتشريعية المناسبة لإصلاح إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة بغية منع الإفلات من العقاب وإلغاء القيود غير المسوّغ لها على تحريك الدعوة الجنائية.

د. اعتماد إصلاحات هيكلية لحماية وتعزيز إستقلالية القضاء والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وفق المعايير الدولية المعتمدة لكلّ منها، وتعزيز ضوابط النزاهة في داخلهما بما في ذلك مدونات السلوك وأنظمة تقييم الاداء.

هـ. إعادة تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كمؤسسة وطنية وفقاً للإجراءات الدستورية، وتحديثها إستناداً إلى خلاصات التجربة السابقة والتجارب المقارنة في المنطقة العربية والعالم.

و. ضمان التكامل ما بين اختصاصات وصلاحيات الأجهزة القضائية والرقابية على إختلاف أنواعها بما ينسجم مع مبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة.

2. إنشاء لجنة تنسيق وتسهيل ومتابعة لقضايا الفساد الهامة ضمن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة وفقاً لما يلي:

أ. تتألف من ممثل واحدٍ عن كلٍ من مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل، والنيابة العامة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، ووحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي، ولجنة مكافحة غسل الاموال' ومباحث الاموال العامة بوزارة الداخلية، والفريق الفتي لدولة رئيس مجلس الوزراء.

ب. تختصُّ اللجنة بمتابعة قضايا الفساد ذات الأهمية والتي تستوفي واحداً أو أكثر من الشروط الثلاثة التالية: ما إذا كان المشتبه به او المتهم يُعتبر من الأشخاص المعرّضين سياسياً، وما إذا كان حجم الأموال العامة موضوع القضية يعتبر جوهرياً، وما إذا كانت القضية تعتبر من قضايا الرأي العام.

ج. تجري تقييمات منتظمة بشأن فعالية التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات، بناء على مؤشرات يجري الإتفاق عليها، وترفع توصياتها إلى الجهات المعنية بهدف تطوير أساليب العمل، وبناء قدرات أكثر تخصصاً، وتعزيز للجهود المشتركة.

3. حتّ الجهات المعنية بإنفاذ القانون في مكافحة الفساد على تبادل المعلومات والخبرات بشكل تلقائي فيما بينها، وإنشاء قواعد بيانات آمنة خاصة بها، ومشاركة فيما بينها، لتتبع

القضايا ومشاركة المعلومات بشكل آني ومستدام ضمن ما تتيحه القوانين النافذة وتنصّ عليه المعاهدات المبرمة.

4. توسيع نطاق العمل على تطوير القدرات البشرية والتقنية المساعدة على تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد، على المستويين المركزي والمحلي، وذلك من خلال الوسائل التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أ. إعتقاد وتنفيذ برامج تدريبية حول التحقيق المالي، وتحليل البيانات، والرقابة الداخلية، والمحاسبة الجنائية، والتدقيق الجنائي، وتتبع الأموال غير المشروعة، وتقنيات التحقيق الخاصة، واستخدام أنظمة الإنذار المبكر، والتعامل مع قضايا الفساد المعقدة.

ب. تعريف نخبة من مسؤولي الرقابة والتفتيش (المدققين) وأعضاء النيابة العامة (المحققين) والقضاة على سبيل استخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في كشف أنماط وأساليب الفساد وتتبع التدفقات المالية.

ج. التشديد على أهمية الاستثمار في جيل الشباب واستقطاب كوادر جديدة وتدريبها على التقنيات الحديثة والتكنولوجيات الرقمية في مجالات الرقابة والتحقيق.

د. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في إدارة القضايا ومتابعة الإجراءات ذات الصلة.

هـ. إنشاء قاعدة بيانات موحدة ومعتمدة تضم الخبراء والفنيين المعتمدين في مختلف المجالات للإستعانة بهم عند الحاجة في قضايا الفساد لا سيّما القضايا عابرة الحدود.

5. إقتراح إجراءات محدّدة مصاحبة لتعزيز الشفافية وبناء ثقة عامّة في الجهات المعنية بإنفاذ القانون في مكافحة الفساد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات والنشر التلقائي للإجراءات الإدارية المتّبعة والقرارات والبيانات المتعلقة بالشأن العام والمال العام، وحثّ جميع الجهات في الدولة، بما فيها الجهات المعنية بإنفاذ القانون، على نشر تقارير دورية حول جهودها ونتائج أعمالها.

ب. إعداد أدلة إجرائية لكل مرحلة من مراحل الدعوى في قضايا الفساد (كشف، وتحقيق، ومحاكمة، وتنفيذ أحكام) وربط الإجراءات بأطر زمنية ملزمة أو إرشادية حسب ما تقتضيه طبيعة كل مرحلة.

ج. تشجيع المواطنين والمواطنات على التبليغ عن الفساد وذلك من خلال برامج تواصلية وتوعوية، وإتاحة آليات تبليغ آمنة لهم، مع ضرورة العمل على إعداد مشروع قانون مخصّص لحماية المبلّغين والشهود والخبراء والضحايا.

6. دعم الجهود الإصلاحية الأشمل التي من شأنها أن تعزّز من فعالية جهود إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد بطرق مباشرة وغير مباشرة، ولا سيّما مبادرات وزارة العدل في اعتماد أنظمة وبرامج الربط الشبكي، وأتمتة المعلومات، وتوسيعها لتشمل الأجهزة القضائية والرقابية وجهات الضبط القضائي، ومبادرات مجلس القضاء الأعلى في شأن الإصلاح القضائي وتطوير الهيئات القضائية، ومبادرات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتعلقة بهيكله وتطوير نظم الرقابة المالية والإدارية في الدولة، ومبادرات وزارة الخدمة المدنية حول الإصلاح الإداري الشامل ومن ضمنها إصلاح سياسات التوظيف والاجور والمرتبات، إضافة دعم جهود إعادة تفعيل آليات الرقابة على المناقصات والمزايدات وحمايتها من التأثيرات التي تحدّ من مهنيّتها وحياديتها.

7. العمل على إيجاد إرادة مجتمعية جامعة في مجال مكافحة الفساد، خصوصاً لدى فئة الشباب، من أجل التصدي لظاهرة الفساد في بلادنا بإعتبار ان الفساد في زمن السلم جريمة وفي زمن الحرب خيانة، ودعم هذه الإرادة المجتمعية كي تكون رافعةً لجهود الدولة في مواجهة التحديات، وشبكات الفساد الإفساد، والتدخلات السياسية على أنواعها.

8. تفعيل وتعزيز التعاون الدولي في المجالات القانونية والقضائية لما له من أهمية إستراتيجية بالنسبة لليمن، وذلك من خلال تنسيق وتفعيل الإنخراط في الإتفاقيات الثنائية والعربية والإسلامية والدولية لمكافحة الفساد، وتفعيل بنودها التي تتعلق بتسليم المجرمين واسترداد الموجودات، وكذلك من خلال المشاركة النشطة في الشبكات الإقليمية والعالمية، وتبادل المعلومات مع الإنترنت ومجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالي وشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (غلوب إي).

9. التأكيد على رئاسة مجلس الوزراء بضرورة مواصلة تنظيم ورش عمل وطنية تختصّ بموضوعات التثقيف والتوعية العامة والوقاية المؤسسية في مجال مكافحة الفساد وذلك على المستويات العامة والقطاعية والمحلية، وبمشاركة واسعة من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام، بغية الخروج بتوصيات محدّدة تتكامل مع التوصيات الصادرة عن هذه الورشة.

10. دعوة المجتمع الدولي وشركاء اليمن المخلصين إلى دعم جهود الإصلاح والتحديث وبناء مؤسسات تدعم أسس الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما يحصّن الاستثمارات الموجّهة لمجالات التنمية، ويمنع هدر الموارد المتوفرة، ويخلق بيئة مؤاتية لجذب تمويلات جديدة يستفيد منها اليمنيون واليمنيّات في جميع مناحي الحياة، وعلى وجه الخصوص مجالات الخدمات الأساسية (الكهرباء والمياه والتعليم والصحة).

ختامًا، علالللجنة المنظّمة لورشة العمل أن تقوم بمتابعة التوصيات أعلاه وتحويلها إلى برنامج عمل مزمن، خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين من تاريخه، بالتعاون مع الجهات المختصة، مع توضيح الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ كل توصية والجهات الأخرى المعنية بالتنفيذ.

كما توجّه المشاركون والمشاركات بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى دولة رئيس مجلس الوزراء على رعايته الكريمة لأعمال ورشة العمل، وإلى معالي وزير العدل على دوره المحوريّ في إنجازها، وإلى وزارة العدل، ومجلس القضاء الأعلى، والنيابة العامة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والفريق الفني لدولة رئيس الوزراء على حسن التنظيم، وإلى برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ على الدعم المقدم.
